منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة

تحويل النظم الزراعية والغذائية من أجل زيادة القدرة على الصمود وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030

تسخير إمكانات الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقلّ البلدان نموًا والبلدان النامية غير الساحلية

الدعوة إلى العمل

الخميس، 29 يونيو/حزيران 202

المقدمة

اجتمع الوزراء وممثلو الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقلّ البلدان نموًا والبلدان النامية غير الساحلية إلى جانب ممثلين عن بعض الشركاء في الموارد في منظمة الأغذية والزراعة للمشاركة في حدث رفيع المستوى في روما يوم 29 يونيو/حزيران 2023 عقدته المنظمة لغرض مناقشة التحديات المشتركة وتعزيز الدعم الفني الذي تقدّمه المنظمة من خلال تحديد الإجراءات لتحويل النظم الزراعية والغذائية في هذه البلدان وتسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة والنهوض به.

وأقرّ المشاركون بحسن توقيت الاجتماع إذ وصل العالم إلى منتصف الطريق المفضية إلى خطة عام 2030 للتنمية المستدامة وبات تحقيق أهداف التنمية المستدامة خارج المسار الصحيح. ويندرج مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب في صميم أهداف التنمية المستدامة وهو مبدأ تتشاركه جميع البلدان، من خلال العمل معًا لضمان إعمال حقوق الجميع ورفاههم – وخاصة أضعف الفئات السكّانية، في كوكب ينعم بالصحة والازدهار.

وذكّر الاجتماع بتقرير الأمين العام إلى الدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة [A/78/80-E/2023/64]، الذي يفيد بأنّه من بين حوالي 140 مقصدًا من مقاصد أهداف التنمية المستدامة التي تتوافر عنها البيانات، فإنّ نسبة 12 في المائة منها فقط موجودة على المسار الصحيح؛ ونصف هذه المقاصد، رغم التقدّم الذي تظهره، خارج عن المسار الصحيح بشكل معتدل أو حاد، وحوالي 30 في المائة من هذه المقاصد تراوح مكانها أو تراجعت إلى ما دون خط الأساس لعام 2015. ويفيد التقرير كذلك بأنّه في ظل الاتجاهات الحالية، سيعيش 575 مليون شخص في حالة من الفقر المدقع في عام 2030، ولن يتمكن سوى ثلث البلدان تقريبًا من تحقيق مقصد خفض مستويات الفقر الوطنية إلى النصف.

ودعا الاجتماع إلى زيادة الدعم الفني من المنظمة لتوسيع نطاق الإجراءات الرامية إلى تحقيق مقاصد أهداف التنمية المستدامة *والأفضليات الأربع*، أي *إنتاج أفضل وتغذية أفضل وبيئة أفضل وحياة أفضل*، من أجل ضمان عدم ترك الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقلّ البلدان نموًا والبلدان النامية غير الساحلية خلف الركب.

وأكّد المشاركون أنّ النظم الزراعية والغذائية الكفؤة والشاملة والقادرة على الصمود والمستدامة ضرورية لمعالجة التحديات المشتركة وزيادة الأمن الغذائي وتحسين التغذية والحد من الفقر والوفاء بالالتزامات المناخية والبيئية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وشدّد المندوبون على أنّ النظم الزراعية والغذائية هامة للغاية أيضًا بالنسبة إلى النموّ الاقتصادي في بلدانهم: فهي تمثل 4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على المستوى العالمي فيما تصل في بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقلّ البلدان نموًا والبلدان النامية غير الساحلية إلى أكثر من 25 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وتمثّل التنمية الزراعية إحدى أنجع الأدوات للقضاء على الفقر المدقع، وتعزيز الرفاه المشترك، وإطعام عدد السكان المتوقع أن يبلغ بحسب الإسقاطات 9.7 مليارات نسمة بحلول عام 2050. ويشكّل النموّ في قطاع الزراعة أيضًا أحد أكثر الطرق فعالية لزيادة الدخل في صفوف الفقراء مقارنةً بالقطاعات الأخرى. وأكّد الاجتماع أنّ الخبرة الفنية التي تتمتع بها المنظمة في هذا القطاع تكتسي أهمية حاسمة.

وأقرّ المندوبون بأنّ القضاء التام على الجوع بحلول عام 2030 يقتضي بذل جهود فورية ومكثفة تفضي إلى اتخاذ إجراءات ملموسة لتحويل النظم الزراعية والغذائية وضمان الأمن الغذائي والتغذية والاستثمار في الممارسات الزراعية المستدامة.

أهمية النظم الزراعية والغذائية بالنسبة إلى البلدان الضعيفة

شدّد المندوبون على أنّ الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقلّ البلدان نموًا والبلدان النامية غير الساحلية هي اقتصادات زراعية في الأساس تعمل نسبة 50 في المائة من سكانها في هذا القطاع. غير أنّ تدنّي الإنتاجية يشكّل تحديًا كبيرًا بالنسبة إلى صغار المزارعين الذين يجدون صعوبة في زيادة إنتاجيتهم بسبب وصولهم المحدود إلى الأسواق، بما في ذلك التمويل الزراعي للاستثمار في المدخلات والتكنولوجيات الحديثة. ويؤدي تقلّص الغلال وضعف تكامل السوق إلى تجزئة الإنتاج وتراجع الدخل وانعدام الأمن الغذائي وانتشار الفقر.

وأشار بعض الوفود إلى تدهور الأراضي بوصفها مشكلة رئيسية ناجمة عن زيادة الضغط السكاني، وتآكل التربة وندرة المياه وانهيار النظم التقليدية لخصوبة التربة.

وبسبب حالات الانكماش الاقتصادي والصراعات، والآثار المتعاقبة لجائحة كوفيد-19 والأزمة المناخية، فضلًا عن تفاقم أوجه انعدام المساواة، حذّر المشاركون من أن هناك خطر وقوع عدد أكبر من السكان في هذه البلدان الضعيفة في براثن انعدام الأمن الغذائي والفقر المدقع على المدى القصير.

الإجراءات الواجب اتخاذها والدعم الفني من جانب منظمة الأغذية والزراعة

تحويل النظم الزراعية والغذائية في ظل تغيّر المناخ

أبرزت الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقلّ البلدان نموًا والبلدان النامية غير الساحلية زيادة تعرض قطاعات الزراعة ومصايد الأسماك والغابات لتغير المناخ وكذلك اعتمادها على الواردات الغذائية. وطلبت البلدان دعم المنظمة لتنفيذ حلول لمعالجة أزمة المناخ من خلال بناء القدرة على الصمود في قطاعات الزراعة ومصايد الأسماك والغابات، بما في ذلك من خلال حلول قائمة على الطبيعة والممارسات الزراعية الذكية مناخيًا والذكية من حيث الطاقة.

وطلبت الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقلّ البلدان نموًا والبلدان النامية غير الساحلية، اعترافًا منها بأنّ حجم التمويل وتيسير الوصول إلى التمويل المناخي لا يزال تحديًا رئيسيًا، من المنظمة بأن تزوّدها بالدعم الفني للنهوض بمستويات التمويل المنخفضة حاليًا من القطاعين العام والخاص من أجل معالجة الخسائر والأضرار في نظمها الزراعية والغذائية.

تعزيز القدرة على الصمود من أجل تنمية أكثر استدامة وشمولًا

أكّد المشاركون التحديات البيئية والاقتصادية والاجتماعية المشتركة التي يواجهونها والحاجة إلى برامج واستراتيجيات لتعزيز القدرة على الصمود على امتداد سلسلة القيمة وتعزيز نظمهم الزراعية والغذائية. وإنّ الوكالات الدولية مدعوة إلى دعم البلدان في (1) تحديد التحديات وتقييمها، (2) ووضع توصيات سياساتية فعالة، (3) وتوسيع نطاق البرامج على المستوى القطري للوصول إلى المزارعين.

وأكّدت البلدان على أهمية الاستثمار في الابتكار والمعرفة ورأس المال البشري، للمزارعين والباحثين والأخصائيين في مجال الزراعة، وكذلك تحسين وصول المزارعين إلى القروض والتأمين الزراعي لتمكينهم من إدارة الصدمات والتعافي منها بفعالية. وطُلب من المنظمة مساعدة المزارعين في تنمية القدرات على الحصول على التمويل.

عدم ترك أي أحد خلف الركب | بناء عملية استثمار شاملة

يمثّل الحصول على التمويل تحدّيًا رئيسيًا للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقلّ البلدان نموًا والبلدان النامية غير الساحلية. وثمة حاجة إلى مزيد من الاستثمارات وتمويل أفضل من القطاعين العام والخاص وغير ذلك من الحلول المبتكرة لتسريع وتيرة تحويل النظم الزراعية والغذائية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وطلبت الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقلّ البلدان نموًا والبلدان النامية غير الساحلية من المنظمة أن تواصل دعم هذا الهدف من خلال مركز الاستثمار الخاص بها، وشراكاتها مع المؤسسات المالية الدولية، ومن خلال مبادرات مثل مبادرة العمل يدًا بيد. وطلبت كذلك البلدان الدعم لتعزيز الوصول إلى البيانات والمعلومات والمساعدة الفنية من أجل التخفيف من مخاطر الاستثمارات والحصول على المزيد من التمويل من القطاعين العام والخاص من الحكومات والمؤسسات المالية الدولية والوطنية.

وغالبًا ما يعجز القطاع المالي المحلي في الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقلّ البلدان نموًا والبلدان النامية غير الساحلية عن توفير منتجات وخدمات كافية لصغار المزارعين والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. فطلبت البلدان من المنظمة أن تزوّدها بالدعم لتنمية القدرات، وتعزيز الأدوات المالية المبتكرة بما في ذلك إدارة المخاطر (مثل التأمين)، والتكنولوجيات الرقمية (التكنولوجيا المالية) لمساعدة المؤسسات المالية الوطنية في تعزيز قدرتها على توفير المزيد من التمويل للمزارعين والقطاع الخاص، بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

نحو عالم مستدام قوامه الأمن الغذائي للجميع

دعت الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقلّ البلدان نموًا والبلدان النامية غير الساحلية المنظمة إلى دعم توطيد أواصر التعاون لمعالجة التحديات المشتركة وتبادل التجارب ودعم العمليات المتبادلة للتنمية المستدامة من أجل تحويل النظم الزراعية والغذائية. ودعت المنظمة بصفة خاصة إلى تنفيذ مبادرات عالية التأثير؛ وتحسين إمكانية الحصول على التمويل والاستثمارات؛ وزيادة البحوث ونقل الابتكار والتكنولوجيا والتحول الهيكلي؛ وتعزيز الوصول إلى الأسواق والتجارة؛ وزيادة القدرة على الصمود بصورة جماعية في وجه تأثيرات تغير المناخ وغيرها من عوامل الضغط.

ودعت البلدان الوفود إلى المؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية ومؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية إلى تضمين الحاجة إلى آليات شراكة دائمة ومتجددة لتحويل النظم الزراعية والغذائية مع أهداف واضحة، في وثيقتي نتائج المؤتمر. وينبغي لهذه الشراكات أن تركز على الأمن الغذائي والتغذية، وعلى قدرة المجتمعات الضعيفة على الصمود، مع التركيز بصفة خاصة على النساء والشباب.

وطلب الاجتماع أن يتم تبادل نتائج هذا الاجتماع في المنتديات القادمة ذات الصلة، بما في ذلك عملية تقييم حصيلة قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية + 2، وقمة أهداف التنمية المستدامة لعام 2023 والاجتماعات التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية والمؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، لضمان أن يكون تحويل النظم الزراعية والغذائية أولوية في هذه العمليات.

وإذ يذّكر الاجتماع ببرنامج عمل الدوحة لصالح أقلّ البلدان نموًا للعقد 2022-2031، طلب الاجتماع من المنظمة أن تضطلع بدور نشط على نحو متزايد في دعم تنفيذ الإجراءات المنصوص عليها في خارطة الطريق دعمًا لأقلّ البلدان نموًا في تحويل نظمها الزراعية والغذائية وتوسيع نطاق التنفيذ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

واقترح الاجتماع إنشاء شبكة وزارية للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقلّ البلدان نموًا والبلدان النامية غير الساحلية، بدعم فني من منظمة الأغذية والزراعة، لتبادل الخبرات وبناء القدرة الجماعية على مواجهة تغير المناخ، والقدرة على مواجهة انعدام الأمن الغذائي، وتأمين الاستثمارات لتوسيع نطاق تحويل النظم الزراعية والغذائية من خلال وسائل تنفيذ مثل:

- مبادرة العمل يدًا بيد؛
- ومبادرة "بلد واحد، منتج واحد ذو أولوية"؛
- ومبادرة المدن الخضراء؛
- وخارطة طريق التحول الأزرق؛
- والتمويل المبتكر للمناخ، بما في ذلك الصندوق الأخضر للمناخ ومرفق البيئة العالمية.